



بناء على مؤشرات المالية القوية وتوسعه الجغرافي «جلوبل فاينانس»: «الوطني» أفضل بنك في الكويت لعام 2018

استقرار الجهاز الإداري للبنك دليل على أسسه القوية باعتماده أفضل معايير الحوكمة



منحت مجلة «جلوبل فاينانس» العالمية بنك الكويت الوطني جائزة أفضل بنك في الكويت لعام 2018، وذلك في استبيانها السنوي حول أفضل البنوك في العالم، والذي شارك فيه مئات الخبراء والمحللين وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين لكبرى الشركات حول العالم.

وقد اختارت جلوبل فاينانس البنك الوطني كأفضل بنك في الكويت في تقريرها السنوي الخاص حول أفضل البنوك في العالم بناء على المؤشرات المالية والتوسع الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية، بالإضافة إلى استقرار الجهاز الإداري والخطط التطويرية وابتكار المنتجات الجديدة.

وقالت جلوبل فاينانس إن «بنك الكويت الوطني يتمتع بمؤشرات مالية قوية، وقد كرس موقعه في قائمة جلوبل فاينانس لأكثر البنوك أماناً في العالم، كما إنه من

أكثر البنوك تقدراً في المنطقة». وأشارت إلى أن استقرار الجهاز الإداري دليل على أسسه القوية باعتماده أفضل معايير الحوكمة. هذا، وواصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني ضمن كل بنوك منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، فيتش وستاندر آند بورز، بدعم من رسمته القوية وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبعها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة الأصول، إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة الثانية عشرة على التوالي، كما أنه حاز جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من مؤسسة «ذا بانكر» و«يورومني» و«جلوبل فاينانس» في العام 2017.

تطرح حزمة خدمات متكاملة للحجاج والمعتمرين «الراية المتحدة»: نستهدف الدخول إلى أسواق جديدة



جاسم الفجي وعدنان السالم خلال المؤتمر الصحفي

طارق عرابي

شركة سعودية برأس مال خليجي، ثم دخلت سوق مكة المكرمة من خلال فندق «سكاي أم القرى»، حيث تعمل حالياً على رفع نسبة الإشغال فيه.

وبين أن نسب الإشغال لدى الشركة نمت في المدينة المنورة إلى نحو 75٪ خلال الربع الأول، مؤكداً أن الشركة تستهدف نسبة الـ 90٪، لاسيما مع التوسعات التي تقوم بها السعودية، إذ يستهدفون الوصول إلى نحو 30 مليون معتمر كل عام.

ولفت إلى أن «الراية المتحدة» تعمل أيضاً في مجال تطوير المنتجات مثل «ديار سارا» والمكون من 500 وحدة ما بين شقق وقلل في جدة، ومصمم على أحدث الطرازات.

أكد الرئيس التنفيذي لشركة الراية المتحدة جاسم الفجي، أن الشركة أنشأت تحالفاً كويتياً سعودياً مشتركاً لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات للمهتمين بإداء العمرة والحج (من الباب إلى الباب) من خلال أفرعها الخارجية في كل من تركيا، ومصر، وقطر، والسعودية، وبريطانيا، حيث تقوم بتقديم خدمات الفيزا، والنقل، والسكن، في مكة والمدينة، والتنقلات من وإلى المطار.

وأعرب الفجي خلال مؤتمر صحفي، عن أمله في أن تكون رؤية الكويت 2035 وأعادة فعالة، لافتاً إلى أن البلاد بحاجة إلى قوانين وتشريعات أكثر لتشجيع السياحة، لاسيما وأنها تملك المقومات اللازمة من مال وثروات طبيعية. وأشار إلى أن أهم التشريعات التي تحتاجها الكويت في مجال السياحة هي قانون التملك لغير الكويتي، والانفتاح أكثر على العالم الخارجي لجذب المستثمرين والسياح من مختلف الدول، بالإضافة إلى تسهيل إصدار الفيزا. وأوضح أن الشركة تستهدف الدخول إلى أسواق جديدة في دول شرق آسيا (إندونيسيا

الكويت بحاجة إلى قوانين وتشريعات أكثر لتشجيع السياحة

تأجيل إدراج الشركة إلى أن تنضج الرؤية أكثر حول تشريعات وقوانين هيئة أسواق المال

وفي رده على سؤال حول إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية، أكد الفجي تأجيل قرار الإدراج إلى أن تنضج الرؤية أكثر فيما يخص التشريعات والقوانين الجديدة المطبقة أخيراً في هيئة أسواق المال. من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي عدنان السالم، إن صافي أرباح الشركة وصلت في 2017 إلى نحو 30٪ من الأرباح التشغيلية، مؤكداً أنها تستهدف الوصول إلى 40٪

وماليزيا وسنغافورة). وفي آسيا الصغرى مثل (انديونيسيا وجورجيا)، بالإضافة إلى التوسع أكثر في بريطانيا وفرنسا وألمانيا حيث تتواجد الجاليات الإسلامية بشكل كبير، فضلاً عن السوق الأسترالي الذي تجري فيه الشركة مفاوضات حالياً. وبين أن الشركة بدأت باكورة استثماراتها في المدينة المنورة من خلال فندق «نسك المدينة» عن طريق استحوادها على شركة جدارة، وهي

تتركز في مشروعات البنية التحتية

استثمارات مليارية للصندوق السيادي الروسي

وقال ديمترييف إن صندوق الاستثمار المباشر الروسي وبعض شركائه، بما في ذلك صناديق ثروة سيادية من آسيا والشرق الأوسط، يخططون للمشاركة في المشروع. وقال إن الصناديق قد تدرس شراء أدوات دين محلية روسية موقومة بالروبل، والمشاركة في الاستثمار بمشاريع بنية تحتية تمثل جزءاً من صندوق البنية التحتية.

وقال ديمترييف «عدد من المستثمرين قد يستثمر في هذه الأدوات الموقومة بالروبل». وأضاف «تخطط الحكومة لإنشاء صندوق بنية تحتية للاستثمار المشترك في المشاريع - قد نستثمر نحن وشركاؤنا في تلك المشاريع أيضاً». وقال إنه لا توجد مناقشات محددة بعد بشأن حجم السندات الروسية التي قد يشتريها المستثمرون الأجانب، في إطار سعي روسيا لتطوير سوق الدين المحلي بعد العقوبات الغربية، التي فرضت لأول مرة في عام 2014.

رويترز: قال كيريل ديمترييف رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي إن صندوق الثروة السيادي يعزز المشاركة في الاستثمار بمشاريع جديدة للبنية التحتية في روسيا للمساعدة في تنفيذ خطط وضعها الرئيس فلاديمير بوتين في بداية فترته الرئاسية الرابعة.

كان بوتين قال إنه يريد وضع تحديث البنية التحتية المنهكة غالبيتها في روسيا ضمن أولويات فترته الرئاسية الممتدة بين 2018 و2024، في إطار ما يصفها بأنها مساع رامية لرفع مستوى المعيشة بشكل كبير.

وتحدث بوتين عن بناء طرق جديدة ومطارات إقليمية وتحديث موانئ بحرية، وقال وزير المالية أنطون سيليانوف إن موسكو تعتزم إنشاء صندوق خاص لتمويل المشاريع حتى 2024 من المتوقع أن تبلغ قيمته 3 تريليونات روبل (49 مليار دولار).

تقرير الشال

في القطاعين العام والخاص باستثناء العمالة المنزلية

1405 دنانير معدل الراتب الشهري للكويتي.. و291 للوافد



وبلغ لغير الكويتيين نحو 291 ديناراً، وكل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سترك أثراً كبيراً للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1478 ديناراً، بينما يبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 684 ديناراً، بفارق بين المعدلين بحدود 116,1٪ لصالح الكويتيين.

وأوضح التقرير أن معدل الأجر الشهري للذكور في القطاع الخاص هو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 43,7٪ ولكنه أدنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي 42,8٪.

وقال تقرير الشال الاقتصادي إن حجم العمالة في الكويت كماً في نهاية 2017 بلغ نحو 2,034 مليون عامل، حسب الإدارة المركزية لأرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية البالغة 2,710 مليون عامل، أي أقل 678 ألف عامل، ويمثل الفارق حجم العمالة المنزلية - القطاع العائلي- وما في حكمها.

وأضاف التقرير أن غالبية العمالة، عمالة آسيوية غير عربية، تبلغ نسبتها بعد استثناء العمالة المنزلية، نحو 50,5٪ من المجموع، ولكنها ترتفع إلى نحو

61,2٪ لو أضيفت لها أعداد العمالة المنزلية من الجنسيات الآسيوية غير العربية. وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين للذكور 1684 ديناراً، وللإناث الكويتيات في نفس القطاع نحو 1189 ديناراً، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 41,6٪. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 274 ديناراً، ويبلغ للإناث نحو 442 ديناراً، ويصعب الفارق لصالح الإناث غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 710 دنانير، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 656 ديناراً.

فقط في الكويت.. عامل منزلي لكل مواطنين!

أي تحتل الصدارة في الحالتين، تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وإجمالي عمالة بنحو 466,3 ألف عامل، وبنسبة 17,2٪ من إجمالي العمالة، ونحو 19,9٪ من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 365,6 ألف عامل وبنسبة 13,5٪ من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت الأرقام لا تشمل العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية.

تتصدر الفلبين صاحبة الأزمة الأخيرة عمالة الإناث بنحو 161,5 ألف عاملة، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 42,7٪ من الإجمالي، تليها الفلبين بنسبة 24٪ من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند والفلبين وبنغلاديش وسيريلانكا على نحو 89,3٪ من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات نصيب كل منها نحو 70,5٪ أو أكثر، ولا تدخل العمالة

الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 2,6٪ من جملة تلك العمالة، ثم مدغشقر 0,8٪، ثم كل من غانا وساحل العاج 0,5٪ لكل منهما، ووفقاً لآخر إحصاءات السكان الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ عدد الكويتيين من السكان نحو 1,370 مليون نسمة، أي أن

ثلثا التسهيلات الائتمانية.. شخصية وعقارية

17٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,069 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7,996 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 22,5٪ من الإجمالي، (نحو 7,972 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2017)، أي نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية. ولقطاع التجارة نحو 3,301 مليار دينار،

نشرتة الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر مارس 2018، وتكررت النشرة أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية مارس 2018، قد بلغ نحو 35,5 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 55,7٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع 160,6 مليون دينار، أي بنسبة نحو ربع سنوي بلغت نحو 10,5٪، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2017. وبلغ

أشهر تقرير الشال الاقتصادي إلى أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد انخفض 225 مليون دينار، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2017، ليصبح 4,542 مليار دينار، في نهاية مارس 2018، أي ما نسبته 43,6٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2016 البالغ 33,5 مليار دينار، وفقاً لبنك الكويت المركزي في

مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع
ALRAI MEDIA GROUP K.S.C.P

إعلان تذكيري

حضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماع الجمعية العامة العادية سينعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٠٦/٠٤ الساعة الثانية عشر ظهراً - بمقر الشركة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع المطار رقم ٥٥ - قسيمة ١٢٦ - مقابل ديوان الخدمة المدنية - مبنى شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد (الدور الخامس - هاتف رقم ٢٢٤٦٤٥٧٩) لإستلام بطاقات وتفاصيل الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية.

www.alraimediagroup.com

مجلس الإدارة